منوال يونس

حيادُ لبنان، أيّ حياد؟

محاضرات الندوة
السنة السابعة عشرة – النشرة ٨
١٩٦٣

تنقيح وطبع يونس ومكاوي – مكتب محاماة
منشورات مؤسّسة تاريخ وأفكار

حياد لبنان، أيّ حياد؟

ليس الحياد الذي نريده للبنان حياداً دولياً شاملاً، لأن الحياد الدّولي الشّامل من شأنه أن يعزل لبنان عن مجموعة البلدان العربية.

وليس الحياد الذي نريده للبنان حياداً إنعزالياً مغلقاً، لأن العزلة والإنغلاق يتنافيان وحقيقة لبنان التاريخية والحضارية القائمة، منذ أقدم العصور، على التفاعل والإنفتاح والإنتشار عبر هذا الشرق والعالم.

وليس حياداً أبدياً، لأن لإرادة اللبنانيين وحدها أن تحدّد مواقفهم السياسية في كل مرحلة من مراحل تاريخهم، وفقاً لما ترتئيه هذه الإدارة صالحاً ومناسباً.

وليس حياداً جماعياً يتعدّى نطاق الدولة إلى الفرد، لأن حريّة الفرد في لبنان يجب أن تبقى مقدّسة وفاعلة في جميع المجالات، كي يبقى لبنان.

وليس حياداً مفتعلاً أو مصطنعاً، لأن نوع الحياد الذي نبتغيه يجب أن ينبع من أوضاع لبنان السياسية الراهنة ومن معطيات تركيبه الإجتماعي والبشري الخاص في الوقت الحاضر.

وليس حياداً أنانياً، لأن في اعتناق الحياد النابع من حقيقة لبنان الراهنة مصلحة لجميع البلدان العربية الأخرى تكاد تستوي ومصلحته الوطنية بالذات.

فالحياد الذي نريده للبنان، إذاً، هو حياد إقليمي قانوني يقتصر على سلوكه الرّسمي المتكافئ إزاء جميع البلدان العربية الشقيقة دون سواها من البلدان. فيكون لبنان الرّسمي، بموجب هذا النوع الجديد من الحياد، حيادياً دائماً إزاء كل خاف سياسي ينشأ بين بلدين أو أكثر من البلدان العربية، كما يكون موفّقاً بينها كلّما وجد إلى ذلك سبيلاً. وأما بالنسبة إلى سائر البلدان غير العربية، فلبنان لن يكون حيادياً بالمعنى القانوني، بل يبقى على ما هو عليه حالياً من حريّة تامّة في اتخاذ المواقف الدّولية التي تحتّمها مصلحته الوطنية العليا عملاً بحقّه كعضو في منظّمة الأمم المتّحدة، والتي تحتّمها مصلحة سائر البلدان العربية التي يؤلّف معها جميعاً فريقاً دولياً موحداً، وذلك بصفته عضواً في جامعة الدول العربية، عملاً بروح التّضامن العربي.

وهو حياد منفتح، لا يحتّم على لبنان العزلة أو التغيّب عن تاريخ الأحداث العربية والعالميّة، بل، على عكس ذلك، يسهم في رفع إمكانات لبنان إلى مصاف الإشتراك الحرّ في بناء معطيات هذه الأحداث على قواعد أجدى وأسلم من ذي قبل، كما يسهم، بالتالي، في تمكين لبنان من القيام بدور طليعي وتوجيهي هام في خدمة القضايا العربية والعالمية.

وهو حياد رسمي، يلزم الدولة اللبنانية وحدها ولا يلزم المؤسسات الخاصّة والأفراد، ولذلك فهو لا يمسّ معالم حريّة الإعتقاد والرأي والقول والتعاطي في لبنان، بل، على عكس ذلك، يسهم في تحرير هذه المعالم من عوامل التطرّف والتغرّض والضغط وردّة الفعل في الداخل والخارج. إذ أن لكل حياد قانوني صحيح، وأن اقتصر على الدولة، مناخاً من شأنه أن يعدّ المؤسسات والأفراد مع الزمن وبصورة غير مباشرة، لاتخاذ مواقف وطنية وجماعية عاقلة ومعتدلة ومسؤولة.

وهو حياد إرادي، يخضع وجوده وإستمراره لإرادة اللبنانيين الجماعية، التي تقرر وحدها كيفية تطور هذا الحياد ومدى إستمراره الزمني، وفقاً للإصول الحقوقية والدولية.

وهو حياد لازم لبنانياً وعربياً، تحتمه حقيقة لبنان السياسية الراهنة ومتطلبات إستقراره ووحدة بنيه، كما توجب قيامه أيضاً مصلحة البلدان العربية الأخرى ومتطلبات تطورها ووحدة صفوفها. من هنا أن تكون الحاجة التاريخية الملحّة الى إقامة مثل هذا الحياد، في الوقت الحاضر، حاجة ذات طابع لبنانيّ داخلي خاص، وحاجة ذات طابع عربي عام، في الوقت نفسه.

مبررات هذا الحياد

الحياد وضع دولي خاص تلتزمه بعض الدول في مراحل قصيرة أو طويلة من تاريخها، تلبيةً لحاجات خاصة بها ناتجة من أوضاع إستثنائية خاصة ايضاً. من هنا أن تكون دوافع الحياد، بالنسبة إلى كل دولة حياديّة، مختلفة ما بينها الى حدّ بعيد. كما يكون مختلفاً أيضاً الطّابع الحقوقيّ الذي توجبه هذه الدوافع في كلّ حالة من الحالات. وذلك بالرّغم من بقاء بعض الخصائص المشتركة ما بينها جميعها والملازمة دائماً لمعنى الحياد.

ولبنان، إذا ما نظرنا الى مجموعة أوضاعه الخاصة البارزة العديدة، من داخليّة وخارجيّة، التي توجب إعلان حياده، في هذه المرحلة الشائكة من تاريخه الحديث، لوجدنا أنه يؤلّف مثالاً نادراً رائعاً للبلدان المعدّة للحياد في العالم.

وفي ما يلي توكيد عاجل لأهمّ هذه الأوضاع والدوافع الداخليّة والخارجيّة التي توجب إعلان حياد لبنان في الوقت الحاضر، وذلك إذا ما أدركنا هذا الحياد من خلال التحديدات الواردة في مستهل هذه الدراسة، وفقاً للأسس الحقوقيّة والدوليّة الواردة في نهاياتها:

أولاً – التنوّع والتّناقض في مجتمعنا: شعب لبنان هو من أكثر شعوب العالم تنوّعاً وتبايناً في اتجاهاته ومعتقداته الروحيّة والعقليّة والسياسيّة، شأن سائر الشّعوب المتعدّدة المصادر والجذور العرقيّة والدينيّة والحضاريّة. ومثل هذه الشّعوب المعقّدة التّركيب البشري والعقائدي والحضاري يكمن سرّ تفوّقها وسرّ إنحطاطها، بشكل خاص، في مقدار توحيد عناصرها التكوينيّة المتنوعّة في كلٍّ إجتماعي ووطني مستقر سليم، أو في مقدار تفكّك هذه العناصر وتناحرها المتعدّد الجوانب على حساب وحدة المجتمع وسلامته.

واللبنانيون قد أدركوا أخيراً، بعد أن شهد تاريخهم الحديث جميع أنواع التفكّك الإجتماعي والتناحر الفئوي، أن وحدتهم الداخلية هي قاعدة استقرارهم السياسي الأولى، وشرط رئيسي من شروط تقدّمهم الإجتماعي والإقتصادي العام. ولذلك فهم يتحسّسون اليوم بأن قيام مثل هذه الوحدة الداخلية في بلد معقّد التّركيب كبلدهم، يشترط، قبل كل شيء، وضعها في موضع الأولوية الدّائمة المطلقة بالنّسبة إلى كل ارتباط خارجي، أياً كان نوعه وأهمّيته، وأية كانت دوافعه العاطفيّة أو الدينيّة أو العقائديّة.

وكي نضع الرابطة الوطنيّة الداخليّة في لبنان في موضوع الأولويّة بالنّسبة إلى جميع الإرتباطات والدوافع الخارجيّة التي تتجاذب الفئات اللبنانيّة، وفقاً لأهواء كل منها العاطفيّة الخاصة، لا بد لهذه الرابطة من أن تتحقق في مناخ وطنيّ ورسميّ مترفع عن الأهواء والمصالح الفئويّة التي تتنافى مبدئيّاً وعمليّاً مع مصلحة المجموع الوطنيّ ووحدته وإرتقائه.

إن شرطاً أساسيّاً من شروط تأمين هذا المناخ الوطني المترفّع في لبنان، في الوقت الحاضر، هو في أن تلتزم الدولة اللبنانيّة حياداً قانونيّاً علنيّاً ومتكافئاً إزاء سائر الدول العربيّة جميعها التي تستقطب، كما هو طبيعي، معظم إهتمامات اللّبنانيين الخارجيّة، السياسيّة منها والعاطفيّة والعقائديّة.

فالمتاعب المتعاقبة الجسيمة التي يعانيها لبنان من جرّاء إنعكاس الإنقسامات والإختلافات بين الدول العربيّة في حياته الداخلية اليوميّة وفي أسس نهضته واستقراره، ليس بالمتاعب السياسيّة العادية التي تعانيها أيّة بلاد عربيّة سواه، حتى عندما تبلغ هذه المتاعب فيها حدود الإنقلابات الحكوميّة والطبقيّة. وإنما المتاعب التي يعانيها لبنان، من هذا القبيل، هي ذات طابع إنفجاري ومصيري، من شأنه أن يزلزل، ليس فقط أسس وجودنا الإجتماعي والسياسي المتطور الحالي، بل أيضاً، وبشكل خاص، أسس وجودنا الحضاري والإنساني الشامل الثمين.

إن هذه المتاعب الجسيمة وما تنطوي عليه من أخطار كيانيّة ومصيريّة كبرى، هي التي تدفع بنا، بفعل الحاجة الملحّة والمنطق التاريخي، إلى صياغة نظريّة جديدة حول واقع لبنان السياسي، تقول بحياده عربياً في الوقت الحاضر، ويكون من شأنها أن تتفق ومعطياته الراهنة ومسؤولياته التاريخية، وأن تخفف عنه عبء هذه المتاعب وتجنّبه ما يكمن وراءها من أخطار.

إلّا أن نظريّة الحياد ليست جديدة في لبنان إلّا بقدر ما تتضح معالمها الفلسفية والحقوقية يوماً بعد يوم. وأمّا من ناحية كونها حاجة تاريخيّة ملحّة، فإن اللّبنانييّن يتحسّسون بها، وإن تحسّساً غامضاً منذ سنوات عديدة، كما أن الدولة اللّبنانيّة تنشدها في الآونة الأخيرة خلاصاً من متاعبها المتواصلة النّاتجة من أوضاع لبنان الخارجية الدقيقة.

ومع ذلك فإنه لا بدّ لهذا التحسّس المشترك بين اللّبنانييّن بضرورة الحياد من أن بتبلور أخيراً في نتيجتين عمليتين: الأولى، هي أن تتنازل جميع الفئات اللّبنانيّة عن إرتباطاتها الخارجيّة الخاصّة في سبيل تحقيق الوحدة الوطنيّة الداخليّة. والثانية، هي أن تصبح لنا قاعدة ثابتة جليّة، تتحدّد بموجبها نهائياً الأسس الحقوقيّة الدوليّة التي ترتكز إليها سياستنا الخارجيّة المتكافئة إزاء البلدان العربيّة جميعاً.

كما أن هذا التحسّس بضرورة الحياد دليل على أن اللبنانيين لا يمكن أن يتوحدوا إلّا من خلال إختباراتهم وآلامهم المشتركة المؤديّة بهم، عبر تاريخهم الطويل، إلى إعتماد أسس وحلول حياتيّة ووطنيّة مشتركة. إذ أن لبنان لا يمكن أن يكون إلّا نتاج إرادة بنيه، أي نتاج تاريخيه وحقيقته الإجتماعية والإنسانيّة المتطورة، وإلّا أن لا يكون.

من هنا أن يقف اللّبنانيون، اليوم أكثر من أي وقت مضى، على مفترق طرق تاريخيّ هام يدفع بهم إلى الإختيار الحرّ ما بين تقديم وحدتهم الداخليّة على كلّ مصلحة فئوية أو إرتباط خارجي، حيث التقدّم والبقاء، وما بين تقديم إرتباطاتهم الفئويّة الداخليّة والخارجيّة على المصلحة الوطنيّة المشتركة، حيث التخلّف والإنتحار الجماعي.

وقد يكون تغلّب اللّبنانيّين على الأزمات السياسيّة العنيفة المتكرّرة وعلى دوافع التفرقة والتناحر العديدة التي كانت بلادهم مسرحاً لها، منذ مئات السنين حتى هذا التّاريخ، دليلاً واضحاً على تمسكهم الأكيد بوحدتهم الإجتماعيّة والوطنيّة. ولكن تكرار هذه الأزمات دليل واضح، أيضاً، على أن هذه الوحدة في حاجة ملحة دائمة إلى قواعد سياسيّة وحقوقيّة صحيحة ثابتة، تضمن إستقرارها وسلامتها وتغلّبها النّهائي على مهالك السياسة والأخطار. إن إحدى هذه القواعد الأساسيّة المنقذة، في الوقت الحاضر، هي، في نظرنا، إقامة حياد إقليمي في لبنان تتفق معالمه الرئيسية والأسس النظريّة والتطبيقيّة المقترحة في هذه الدراسة.

نلحظ في تاريخ معظم الشعوب التي إعتنقت مبدأ الحياد، في بعض مراحل حياتها السياسيّة، أن الدافع الرئيسي إلى إعتمادها هذا المبدأ كان غالباً التّنوع الديني أو الثقافي أو العرقي المتزايد في تكوين مجتمعاتها. وذلك بالإضافة إلى عوامل هامّة أخرى كقلّة عدد السّكان وصغر الرقعة الجغرافية، كما هي حال بلادنا بالذّات.

إن هذا التنوع المتزايد في مركّبات المجتمعات التكوينيّة يفقدها كثيراً، في الأزمات والمحن، من وحدتها العضوّية الضرورية لاستقرارها وارتقائها. إذ تتقلص، عندئذ، مصلحة المجموع الوطني أمام طغيان المصالح والإتجاهات الفئويّة المتضاربة، وما ينشأ عن هذه المصالح والإتجاهات، في نفوس المواطنين، من أحقاد وعصبيّات متطرّفة. فقد رأينا بأمّ العين، مثلاً، كيف أننا في لبنان نعيش، بين حين وآخر، على سياسة ردّة الفعل الفئويّة والطائفيّة. إذ يكفي أن تحبّذ إحدى الفئات أو الطوائف اللبنانيّة دولة من الدول، كي تحبّذ الفئة أو الطائفة اللبنانيّة الأخرى الدولة المناوئة لتلك الدولة، دونما سبب داخلي آخر على الإطلاق. وقد تجلّت سياسة ردّة الفعل هذه، بشكل خاص، في علاقات لبنان مع معظم البلدان العربية.

إن أوضاعاً إستثنائيّة كهذه الأوضاع تحتاج، دون ريب، إلى حلول خاصّة لها، من شأنها أن تحدّ من تطرّف الفئات المختلفة في الدّاخل، ومن فعاليّة المؤثرات التي تتجاذب كلاّ منها من الخارج، وذلك في سبيل تأمين حد أدنى من الإلتقاء الإجتماعي والوطني المشترك بين المواطنين.

وقد علّمنا منطق الإختبار الطويل، كما علّم بعض الشّعوب الأخرى ذات الأوضاع الشّبيهة بأوضاعنا، أن وطناً صغيراً ومعقّد التّركيب الإجتماعي كوطننا، لا تسلم وحدته الداخلية من الإضطراب والتفكّك ما لم يعتمد أبناؤه الإعتدال أساساً لعلاقاتهم الوطنية بعضهم مع بعض، وما لم يعتمدوا الحياد أساساً لعلاقاتهم الخارجية مع البلدان المجاورة لهم التي تشدّهم اليها أواصر اخاء حقيقية، كما هي الحال بين لبنان وسائر البلدان العربية: في الدّاخل الإعتدال وفي الخارج الحياد.

ثانياً – دور لبنان الحضاري: إن دور لبنان الحضاري التقليدي في تقييم حياة الإنسان الفكريّة والرّوحية والإجتماعية في هذه المنطقة من الشّرق، بنوع خاص، كان دائماً، ولا يزال، دوراً أمامياً بارزاً.

إلّا أن إسهام كلّ شعب في البناء الحضاري العام رهن بالشّروط الخاصة التي يمليها كلّ ظرف من ظروفه التاريخية المتعاقبة. ومن أهم هذه الشروط التي يمليها الظّرف الراهن على لبنان هو تحرّره من عوامل الإضطراب السياسي الداخلي والخارجي التي تعمل، حالياً، على خنق قوّة الإنطلاق الفكري التقليدي في نفوس اللّبنانيين.

والعطاء الحضاري، بالنسبة إلى لبنان، مصدر من مصادر وجوده عبر الزّمن، يرسخ به هذا الوجود وينظّم تفاعله الإيجابي مع محيطه العربي والعالم. وليس هذا شأن السياسة في هذه الحال، إذ أن بلداً صغيراً وطليعياً في آن واحد كبلدنا، يجب ألّا يتردّد مطلقاً في تقديم رسالته الحضارية على أي إنشغال سياسي عابر. من هنا أن يكون الفكر المتفاعل، بالنسبة إلى لبنان، طريقاً أضمن وأسلم من أي طريق آخر إلى كسب مودّة جميع الشّعوب واحترامها له. فأبقى الصداقات التي عرفها التاريخ بين الشعوب هي تلك التي قامت على رابطة الفكر قبل سائر الروابط.

وإذا ما أسهم حياد لبنان الإقليمي واعتداله في تحريره من متاعبه السياسيّة والإجتماعيّة، ومن سائر العوائق التي تحول دون إنطلاق الفكر المتفاعل فيه، سيتمكّن، عندئذ، من حمل رسالته الحضاريّة التقليديّة القيّمة إلى ما هو أبعد من حدوده، وإلى ما هو أسمى من هذه المتاعب والعوائق.

وعندئذ سيتحوّل لبنان إلى مركز فكري هام، تلتقي فيه جميع التيّارات الفكريّة والعقائديّة المحليّة والعالميّة، فتتصارع هذه التّيارات ما بينها وتتبلور معالمها في جوّ تتأمّن فيه أقصى معطيات الحريّة والعمق والتّسامح. فليس من يجهل بيننا، مثلاً، أن معظم الآراء والأقوال والعقائد الفلسفيّة والسياسيّة المتداولة حالياً في العالم العربي، لا تزال في أمسّ الحاجة إلى وسط فكري كهذا، متحرّر من ضجيج السياسة وحرارة التطرّف والإنقسام، كي تتبلور معالمها فيه، وتتعمّق مفاهيمها، وتسلك طريقها إلى العقول المتعطّشة الواعية. وهذا ما يدفع بنا إلى القول بأن حياد لبنان إزاء سائر البلدان العربية من شأنه أن يجعل منه، في الوقت الحاضر، المكان الأفضل للنظر المستقلّ العميق في جميع معضلات العرب الكبرى، ليس فقط المعضلات ذات المحتوى الثقافي والإقتصادي والإجتماعي والتكنولوجي، بل، وحتى، المعضلات السياسيّة بالذات.

وعندئذ، أيضاً سيتحول لبنان بفعل حياده واعتداله، وبفعل إهتدائه إلى معالم دوره التاريخي الحقيقي في خدمة الفكر والحضارة، إلى مختبر إنساني نادر المثيل في العالم، تجري فيه أكمل تجربة للتعايش الإنساني والعقائدي والدّيني والحضاري في هذا العصر.

ثالثاً – دور لبنان الإنساني: إن الصّلة بين اللّجوء إلى لبنان وبين وجود لبنان هي أوثق بكثير مما نستطيع أن نتصوّره على الصّعيدين التاريخي والواقعي: فلو تسنّى لنا، مثلاً، أن نحصي اللّبنانيين المتحدّرين من الأسلاف الذين لجأوا إلى لبنان من مختلف الأنحاء، وفي مختلف المراحل من التاريخ، بفعل الإضطهاد العنصري أو الديني أو السياسي أو الإجتماعي، لوجدنا بصورة أكيدة أن هذا العدد يؤلّف الأكثرية السّاحقة من اللّبنانيين الحاليين. من هنا أن يكون تاريخ هذا البلد بمعظمه، بما فيه سفر تكوينه ووجوده، تاريخ إنفتاح رحب، عبر العصور، للإنسان المضطّهد ذي العقل المقيّد والقلب المنقبض والحق السّليب، القادم إلى لبنان من مختلف أجزاء هذا القطاع الشّاسع من العالم.

لقد عرفت بلدان كثيرة، غير لبنان، هذه الظاهرة الإنسانية في بعض مراحل تاريخها، ولكنه قلّما وجد بلد كلبنان لازمت هذه الظاهرة جميع مراحل تاريخه منذ وجوده حتى هذه الساعة.

يكفي أن نلقي نظرة سريعة إلى واقع لبنان المتنوّع الحالي، الدّيموغرافي والدّيني والعرقي والثّقافي والإجتماعي، كي نتبيّن هذه الحقيقة التاريخيّة بوضوح كلّي. بل يكفي في سبيل ذلك أن نتساءل: لماذا تخطّى لبنان جميع بلدان هذا الشرق أشواطاً بعيدة جداً في حقل التّجربة الإجتماعية القائمة على التّعايش والتّسامح، وفي حقل تطوير الدّيمقراطية وحقّ اللجوء السياسي؟

إن هذه الحقيقة الإنسانية التي يتميّز بها لبنان عن سائر بلدان هذا الشرق، بانفتاحه التّقليدي الرّحب للمضطّهدين وللاجئين وللزائرين المتعطّشين إلى حرّياته وجمالاته وقيمه، هي من الحقائق الأساسية التي تسهم في وجود إعتناق مبدأ الحياد في هذه البلاد.

من دعائم هذه الحقيقة الإنسانية الدّيموغرافية، أيضاً، أن انفتاح لبنان لم يكن يوماً من الأيّام ذا جانب واحد مقتصر على استقباله التّقليدي للمضطّهدين واللاجئين والزائرين الذين أمّوه مرغمين أو مختارين، بل أن هذا الإنفتاح إرتدى دائماً طابع التّفاعل الكامل مع الجوار والعالم، عن طريق إغتراب مئات الألوف من اللّبنانيين إلى معظم بقاع الأرض مقابل مئات ألوف اللّاجئين والزائرين القادمين إليه من الخارج. فليس من قبيل الصّدفة أن يكون أكثر من ربع سكّان لبنان الحاليين غير اللّبنانيين، وأن يكون، في الوقت نفسه، أكثر من ثلث مجموع اللّبنانيين، خارج ديارهم.

كما أنه ليس من قبيل الصّدفة أيضاً أن يكون لبنان، في الوقت الحاضر، المتنفّس الأكثر إنطلاقاً واستقراراً للحرّيات الخاصّة والعامّة في العالم العربي، وأن يكون البلد الوحيد في الشرق الذي كرّس في قوانينه ونظمه الحديثة حقّ اللّجوء السياسي، وأن يكون البلد الذي انفتح أكثر من أي بلد عربي آخر لأكبر عدد من المضطّهدين واللاّجئين القادمين إليه من جميع الجهات وفي جميع المراحل. إن معظم الناس في العالم العربي يتحسّسون هذه الحقيقة، لا سيّما جميع رجال الفكر والسّياسة على اختلاف آرائهم وميولهم، الذين يعلمون حق العلم أن لبنان، بالنسبة إلى كل منهم، بمثابة وطن ثان عند الضّيقة أو المحنة. وهم يتمنّون في أعماق ضمائرهم أن يبقى لبنان هكذا لجميع العرب على السّواء: متنفّساً للحريات وملاذاً لكل ذي ضيقة أو محنة.

وكي يبقى لبنان هكذا للجميع، أي كي يستمرّ في الإضطلاع بهذا الدور الإنساني التّقليدي في الحاضر والمستقبل، بالرّغم مما يتعرّض له بين حين وآخر من ضغط وإفتراء، لا بدّ له من أن يكرّس حياده القانوني الرسمي إزاء جميع الجهات العربية على قواعد مستقرّة ثابتة، من شأنها أن تضمن له إستقراره وإستمراره في خدمة بنيه والعرب أجمعين.

نلحظ في تاريخ معظم الشّعوب الحياديّة، أو المعدّة للحياد بفعل ظروفها وأوضاعها الخاصّة، أن ظاهرة الإنفتاح الكلّي للجوء في جميع حالاته، وخاصة اللجوء السياسي، قد لازمت معنى الحياد في تلك البلدان وكانت في بعض الحالات من مبرراته الأساسية. إن هذه الظاهرة الإنسانية لم تلازم تاريخ بلادنا في جميع مراحله وحسب، بل كانت منذ البدء، كما سبق القول، من حجارة أساسه ومن معطيات وجوده.

وقد استتبعت هذه الظاهرة، على مرّ الزّمن، ظاهرة تاريخيّة أخرى متّصلة اتصالاً وثيقاً بها وبمعنى الحياد، وهي مجموعة الخدمات والنشاطات والمؤسسات الإنسانيّة والإسعافيّة والخيريّة، ذات الطّابع الدّولي والعربي المحلّي، التي وجدت في أرض لبنان، دائماً، خير مكان تزدهر فيه الخدمات والخير الأعمّ والعمل الإنساني.

ومن يعلم، قد تكون دعوة لبنان التاريخيّة أن يستمر في أداء جميع هذه الخدمات ثمناً لحريّته وحياده وتكفيراً عن ذنوب ازدهاره واستقراره.

رابعاً – حرص لبنان على الحريّة والديمقراطيّة: قد يكون تمسّك اللّبنانيين الشّديد بحرّياتهم، أكثر من تمسّكهم بأية فضيلة سياسيّة أُخرى، عائداً إلى اقتناع وخبرة طويلين بأن الفئات اللّبنانية المتنوّعة الكثيرة التي تؤلّف مجتمعهم الحالي لا يمكنها أن تتعايش وأن تتفاعل في ما بينها من كلّ اجتماعي ووطني موحّد، ما لم تتمتّع جميع هذه الفئات بكامل حرّياتها على الصّعيدين الخاص والعام.

وقد أدّى بهم هذا الإقتناع التاريخي إلى اقتناع آخر لا يقل عنه شأناً وهو أن الإطار العام الأصلح الذي يمكّن جميع الفئات اللبنانية المتنوعة من أن تتعايش وتتفاعل وطنياً واجتماعياً في داخله، وهي متمتعة بكامل حرياتها الخاصة والعامة، هو النظام الديمقراطي بمفهومه المتطوّر الحديث.

فكل مجتمع يقوم على التعدد والتنوع والتوازن في الأديان والثقافات والعقائد السياسية والفلسفية، كالمجتمع اللّبناني، لا بد له، في سبيل استقراره وارتقائه، من أن يهتدي إلى أسس حياة تعاقدية اختيارية، تضمن الإنسجام التطوّري الخلاّق بين الوجود الفرديّ والفئويّ الخاص، من جهة، وبين الوجود الاجتماعي والوطني العام، من جهة أخرى، أي أن استمرار وجود مجتمع معقد التركيب كمجتمعنا استمراراً إيجابياً موحّداً، يجب أن يكون دائماً وليد فعل إيمان وإرادة عميقين، يتجدّد، كل يوم، في نفوس جميع المواطنين بضرورة بقائهم المتفاعل المشترك، في ظل حياة إجتماعية ووطنية مشتركة.

ومن البديهي ان كل تعاقد صحيح، في أسسه وواقعيّته، يجب أن يتوافر بين شروطه شرطان أساسيان: حرية المتعاقدين والإطار الحقوقي والعملي الذي يضمّن صحّة هذا التعاقد واستمراره.

من هنا إن تكون الحرية والديمقراطيّة، بالنسبة إلى لبنان، قضيّة وجود أو لا وجود، أكثر ممّا هما قضيّة نظام حكم أو وجهة نظر.

ومن هنا أيضاً، أن يكون لبنان البلد الذي أوضح معالم الحريّة وقيّمها وعمّق جذورها في تربته وحياته أكثر من أي بلد آخر في هذا الشرق العربي، أن يكون أوّل بلد فيه عرف النظام الديمقراطي بمفهومه المؤسّسي الحديث.

وقد دلّت هذه الحقبة الأخيرة من تاريخنا، بوضوح وبنوع خاص، على مقدار تمسّك لبنان بمبدأ تقديس الحريّة الفرديّة والجماعيّة، كأساس ثابت نهائي في بناء المجتمع والدولة، كما دلّت ايضاً على مقدار تمسّكه بالنظام الديمقراطي، بعد أن تعرّض هذا النظام، مراراً، لأخطار جسيمة متعاقبة كانت كافية لتقضي على مثل هذا النظام في أي بلد مجاور آخر على الإطلاق.

إلا أن الإختبار علّمنا أيضاً، في هذه الأزمنة الأخيرة، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً، أن أجسم هذه الأخطار التي تهدّد سلامة الحريّة والديمقراطيّة في لبنان، تكمن غالباً وبصورة متواصلة في مقدار ما تتعرّض له وحدة أبنائه الوطنيّة من تفكّك واضطراب، كنتيجة أكيدة لكل تدخل أو انعكاس خارجي في شؤونه الدّاخلية، أو لكل انحياز يجنح به إلى تأييد أي فريق ضدّ الآخر على صعيد السياسة العربية.

فالتّدخل الخارجي كالإنحياز الدّاخلي، في هذه الحالة، يقضي على الإنسجام الحيوي بين الفئات اللبنانية، ويفقدها حرّية تعاقدها الإجتماعي اليومي، وبالتالي يفقدها وحدتها العضويّة الدّاخلية ويعرّض أطرها الكيانيّة للكوارث والأخطار.

وكي نتجنّب كلّ خطر ناتج من أي تدخّل خارجي في شؤوننا الدّاخلية، أو من انحياز دولتنا إلى أي طرف من الأطراف المتباينة على الصّعيد العربي، حتى عندما يكون هذا التدخل أو هذا الإنحياز مجرّد تصوّر أو تهمة، لا بدّ لنا، من أجل ذلك، كحلّ منطقي وحيد، من أن نعلن حيادنا الرّسمي القانوني التّام، على الأسس التي نتبينها من خلال هذا الحديث، حفاظاً على حرّيتنا وديمقراطيّتنا، وبالتالي حفاظاً على وحدتنا الوطنية واستقرارنا.

يتملك الكثيرين من اللّبنانيين في هذه الآونة الأخيرة تحسّس عميق بأن معنى الحرّية والديمقراطيّة في لبنان قد أصبح مرتبطاً، إلى حدّ بعيد، بمعنى الإعتدال والحياد.

خامساً – مركز لبنان الجغرافي وصغر مساحته: لا ريب في أن لمركز لبنان الجغرافي علاقة سببيّة بدوره البارز في تكييف أوضاع هذه المنطقة، منذ أقدم العصور حتى يومنا هذا.

فليس في وسع أي مؤرّخ أو عالم أن يرسم صورة جليّة ومكتملة لحقيقة أوضاع هذه المنطقة التاريخية أو الحضاريّة أو السّياسية أو الإقتصادية، دون أن يبرز أثر لبنان، المستمرّ مع الزمن، في تكوين معالم هذه الحقيقة.

واستمرار هذه الظاهرة الإيجابية في تاريخ لبنان، منذ أقدم العصور، دليل على أنه توجد وراء هذا الإستمرار الطّويل أسباب وخصائص طبيعية ثابتة، يتميّز بها عن سائر البلدان المجاورة، كالمركز الجغرافي والتكوين الطبيعي والتربة والمناخ والمنظر، وذلك بالإضافة إلى خصائصه الإنسانية المتطوّرة الأخرى المشار إليها آنفاً.

فكانت، من نتائج هذه الخصائص الطبيعيّة والإنسانية، عبر الزّمن، أهمية لبنان الثّقافية والإستراتيجية والتّجارية في هذا الشّرق والعالم.

وكان من نتائجها، أيضاً، بقاء لبنان، دائماً، في قمّة اللّقاء التّقليدية بين الشّرق والغرب، بصورة عامة، وبين البحر الأبيض المتوسّط الأوروبي والمشرق العربي، على الأخصّ.

من هنا تأثّر الجوار الدّائم بأوضاع لبنان الفكريّة والسياسيّة والإقتصاديّة، ومن هنا تفتّح حساسيّة اللّبنانيين القويّ لكلّ ما يحيط بهم من ظروف وأحداث.

إن بلداً صغيراً كلبنان، شاءت الطّبيعة والأقدار أن يكون له هذا الأثر الكبير في مصير البلدان المجاورة الشّقيقة واستقرارها، يجب أن يجدّ كثيراً في إقامة علاقاته الخارجية مع جميع هذه البلدان على قاعدة متكافئة سليمة، كي يتمكّن هو من الحفاظ على سلامة مصيره واستقراره.

أتصوّر أنه ليس من مواطن واحد، في هذه البلاد، يتفهّم حقيقة أوضاعها الدّاخلية والخارجية، وحقيقة خصائصها الإنسانية والطبيعية، ويريد لها السّلامة والإستقرار، إلا ويرى أنّ مثل هذه القاعدة المتكافئة السليمة لا يمكن أن تكون، في الوقت الحاضر، إلا قاعدة الحياد.

ومن جهة أخرى، نرى أن كل ما في طبيعة لبنان من صفاء وجمال وعذوبة، ككل ما في مجتمعه من تنوع في الأديان والثقافات والمصادر الفكريّة والرّوحية الأخرى، يوحي إلى الإنسان فيه السّلام والتّسامح والإعتدال.

ألا ترون معي أن كل ذلك يسهم، أيضاً، في الدّفاع عن نظريّة الحياد في لبنان؟

الركائز الحقوقية والدولية

حياد لبنان الإقليمي والقانوني الدولي: في القانون الدولي العام مفهوم تقليدي للحياد يقتصر على مبدأ الإمتناع عن الإشتراك في الحروب.

إلا أن هذا المفهوم تطوّر كثيراً مع الزمن، إذ تحوّل من مجرّد امتناع سلبي عن الإشتراك في الحروب إلى سلوك إيجابي تسلكه الدّول المحايدة بالنّسبة إلى سائر الدّول في حالتيّ السّلم والحرب وإزاء إية درجة أو نوع من المنازعات القائمة بينها. ومن مظاهر هذا السّلوك الإيجابي الذي تطوّر إليه معنى الحياد، العمل على تخفيف حدّة التّوتر والخلاف بين الدول، عن طريق الوساطة والّلا إنحياز، وعن طريق تقديم شتّى أنواع الخدمات الفكرية والإسعافات الإنسانية في سبيل ألفة القلوب وضمد الجراح.

فالقول إذاً بحياد الدّولة اللّبنانية إزاء سائر الدّول العربيّة، لا يوجب مطلقاً إعتبار هذه الدّول في حالة حرب ما بينها حتى يصبح الحياد ممكناً إزاءها. بل يكفي، في سبيل ذلك، أن يرى لبنان أن مصلحته ومصلحة البلدان العربية نفسها توجبان عليه، في الوقت الحاضر، إعلان حياده إزاء المنازعات القائمة بينها، أية كانت درجة هذه المنازعات، كي يصبح عمله هذا منطقياً ومشروعاً ومنطبقاً على القانون.

والقانون الدولي يتطور بسرعة لا يجاريه فيها تطور قوانين الأمم الداخلية. هذا إنه يتناسب وسرعة تطوّر الأوضاع الدولية، ويتكيّف والعوامل الجديدة التي تطرأ باستمرار على سياسات الدول الخارجية. وموضوع الحياد، الذي هو جزء صميمي من القانون الدولي العام، قد تطوّر كسائر موضوعات هذا القانون وفقاً لتطور الحالات السياسية والإجتماعية الخاصة العديدة التي أوجبت إتباع سياسة الحياد في كل بلد من البلدان المحايدة.

فكان من نتائج هذا التطور وهذا التكيّف الدائم والحالات الخاصة العديدة، ظهور أنواع مختلفة من أنواع الحياد، أصبحت جميعها معترفاً بها في القانون الدولي، أو في الطريق إلى الإعتراف بها. نذكر منها، عن الطريق المثال: الحياد الدائم، والحياد النسبي، والحياد الكامل، والحياد الودّي، والحياد الشرطي، والحياد الإيجابي، إلخ.

فعندما نقول، على ضوء ما تقدّم، بنوع جديد من أنواع الحياد يلائم أوضاع لبنان الخاصّة، في الوقت الحاضر، أعني به الحياد الإقليمي، نكون لا نزال ضمن العوامل المبدئية التي تسيّر روح القانون الدولي، بل أكثر من ذلك، نكون قد أسهمنا إسهاماً لبنانياً جديداً في خدمة التشريع والقانون.

وإذا ما أعلنت الدولة اللبنانية بواسطة المجلس النيابي حيادها الإقليمي، واعترفت به الدول العربية الشقيقة، وأخذت علماً به جامعة الدول العربية ومنظّمة الأمم المتحدة، عندئذ سيتحول هذا الحياد، بفعل هذا الإعلان وهذا الإعتراف، من حياد سياسي ظرفي بحت، كما هي حاله الآن على وجه التقريب، إلى حياد قانوني مستقرّ فعلي.

إلا أنه ليس من الضروري أن يكون الإعتراف بحياد لبنان هذا إعترافاً إجتماعياً من قبل جميع الدول العربية الأخرى، كي يصبح صحيحاً على صعيد القانون الدولي. بل يكفي، من أجل ذلك، أن يأتي هذا الإعتراف تدريجياً ومع الزّمن، كلّما أدركت كل دولة عربية بدورها أن حياد لبنان الإقليمي لا يخدم مصالح اللبنانيين وحسب، بل يخدم أيضاً مصالح جميع البلدان العربية على السواء. وذلك مع العلم بأنه من الممكن أيضاً أن تجمع الدول العربية على الإعتراف بحياد لبنان الإقليمي، مباشرة ودفعة واحدة، بمجرد أن يعلن لبنان حياده هذا ولا يبدر أي إعتراض من هذه الدول عليه بعد تبلّغها إياه وفقاً للأصول القانونية.

كما أنه ليس من الضروري أن يحصل لبنان على أيّة ضمانات خارجية كي يصبح حياده هذا قائماً فعلياً وقانونياً، أو كي يتمكن من الحفاظ على هذا الحياد، إذ أن التاريخ قد أثبت للبلدان المحايدة، على الدوام، أن خير ما يضمن حيادها، ويكسبه احترام الدول وثقة الجميع، هو احترامها هي نفسها لهذا الحياد، وإجماع أبنائها عليه، وعملهم الدائم في سبيل إنماء تلك الثقة بهم وبه.

حياد لبنان الإقليمي والأمم المتحدة: قبل عام ١٩٥٥ ساد اعتقاد في الأوساط الحقوقية الدولية أن وضع الحياد يتنافى مع روح ميثاق منظمة الأمم المتحدة القائم على مبدأ الضمان الجماعي للمحافظة على السلام والأمن بين الدول.

فالمواد الأولى، والثانية، والرابعة والعشرون، والخامسة والعشرون، والثالثة والأربعون، والثامنة والأربعون من هذا الميثاق تتضمّن جميعها بنوداً تشير إلى هذا المبدأ، كما يشير بعضها إلى نظام العقوبات العسكرية واللاعسكرية التي يتوجب على الدول الأعضاء تنفيذها، بناءً على طلب مجلس الأمن ضدّ الدول التي تقوم بأعمال من شأنها أن تهدّد السلام والأمن الدوليّين.

ومن البديهي أن الدولة الحيادّية لا تستطيع، بفعل حيادها، أن تقوم بفرض عقوبات عسكرية أو غير عسكرية على دول أخرى، وفقاً لمنطوق هذه المواد، لأن الحياد يتنافى مع أي إجراء من هذا النوع. هذا ما يفسّر لنا إمتناع منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ عن دعوة سويسرا الحيادية للإنتساب إلى عضويتها، كما يفسّر إمتناع سويسرا نفسها عن السعي آنذاك في سبيل هذه الغاية.

إلّا أن إنتساب النمسا إلى هذه المنظّمة عام ١٩٥٥، وذلك بعد إعلان حيادها الدولي الدائم في نفس العام، جاء ليبدّد الإعتقاد بأن الحياد يتعارض مع روح ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وليؤكد أن في مضمون نفس المواد المشار إليها آنفاً مجالاً لحالات إستثنائية كحالة الحياد.

لقد تبيّن لرجال الرأي والقانون أن هذه المواد التي تمنح مجلس الأمن حق إختيار الدول التي يترتب عليها تطبيق نظام العقوبات، في كلّ حالة من الحالات، تتضمن أيضاً منحه حقّ إعفاء من يرتئيه من الدول من موجبات تطبيق هذه العقوبات.

من هنا أن تكون موافقة الأمم المتحدة على قبول عضو حيادي بين أعضائها، متضمّنة أيضاً وبصورة صريحة، موافقتها على إعفائه الدائم من الإشتراك في فرض أي نوع من العقوبات على سواه من الدول. إذ لا يعقل أن توافق الأمم المتّحدة على حياد عضو من أعضائها ثمّ تقضي هي نفسها على هذا الحياد.

على كل حال، ومهما كان شأن الجدال القانوني حول منطوق هذه المواد أو غيرها من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الشيء الذي لا يقبل الرّيب أو الجدل هو أن هنالك سابقة صريحة في تاريخ هذه المنظّمة الحديث، هي إنتساب دولة النمسا الحيادية إلى عضويتها في الخامس عشر من شهر كانون الأول عام ١٩٥٥، كما سبق القول، إنتساباً عادياً كاملاً غير منقوص.

فإذا كانت منظمة الأمم المتحدة قد وافقت على إنضمام النمسا إلى عضويتها رغم حيادها الدولي الشامل، فحريّ بها أن توافق أيضاً على بقاء لبنان عضواً فيها وأن يكون، في الوقت نفسه، حيادياً على النحو الإقليمي الضّيق الذي أشرنا إليه. فإعفاء دولة من موجباتها المتعلّقة بفرض نظام العقوبات تجاه جميع دول العالم، يتضمّن، بالتّالي، إمكانية إعفاء دولة أخرى من هذه الموجبات تجاه عدد قليل فقط من هذه الدول. فمن يقدر على الكثير يقد أيضاً على القليل.

حياد لبنان الإقليمي وجامعة الدول العربية: إن إقامة حياد إقليمي في لبنان لا تتنافى في أيّ حال من الأحوال، مع أيّ موجب من الموجبات المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية. فالمادتان الخامسة والسادسة من هذا الميثاق اللتان تنصّان على الحالات التي توجب على مجلس الجامعة أن يتدخل فيها من أجل حسم الخلافات بين الدول الأعضاء، وعلى كيفيّة تقرير التدابير اللّازمة لدفع الإعتداء الذي قد يقع من عضوٍ من أعضاء الجامعة على أيّ عضو آخر فيها، تركتا المجال فسيحاً أمام كل دولة من الأعضاء، إلّا في حالتيّ التحكيم والتوسّط، للإمتناع عن تنفيذ أي قرار من قرارات المجلس لا يتّفق مع سياستها أو إرادتها أو مصلحتها الخاصة. كما أن المادة السابعة من الميثاق نفسه قد نصّت حرفياً ما يلي في هذا الصّدد:

" ما يقرّره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله (فقط). وفي الحالتين تنفّذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية ".

ولبنان الذي أبدى دائماً حسن استعداده لخدمة أغراض الجامعة ولتحقيق أهدافها منذ يوم وضع مشروع ميثاقها حتّى هذه الساعة، يجد أن بين هذه الأهداف المزيد من المجالات التي يتمكن فيها من أداء رسالته واستمرار عمله في خدمة مصالح البلدان العربية جميعها، دون أن يحتّم عليه ذلك الخروج عن حياده إزاءها أو التدخّل في ما لا يجديه ويجديها من الأمور.

حياد لبنان الإقليمي ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي: إن هذه المعاهدة التي هي قبل كل شيء بمثابة ضمان جماعيّ عربيّ، لا تتنتفى أبداً ونوع الحياد الذي نقترحه. إذ أن من شأن هذه المعاهدة أن تضمن وحدة صفوف الدول العربية في وجه أيّ معتدٍ على سلامة أراضي أيّة واحدة منها أو إستقلالها أو أمنها، كلّ ما كان هذا المعتدي دولة أو دولاً غير عربية.

فلا يمكن للبنان أن يفسّر مضمون المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة اللّتين تنصّان على وجوب هذا التضامن والتعاون، إلّا هذا التفسير القائم على مبدأ التضامن في وجه الغير وليس في وجه أيّة دولة من الدول العربية على الإطلاق. وذلك سواء أأعلن لبنان حياده الإقليمي القانونيّ المقترح أم بقي على حياده السياسيّ الحاليّ، المتّبع بصورة متقطّعة، كما يؤكّد الدكتور فؤاد عمون، منذ عهد الأمير فخر الدين المعنيّ حتّى يومنا هذا.

فلبنان، وقد كان في طليعة واضعي مشروع هذه المعاهدة، لم يفت ممثليه آنذاك، أن المادة السادسة منها تنصّ على أنّ مجلس الدفاع المشترك، المؤلّف لهذه الغاية من الدول العربيّة المتعاقدة، يتّخذ قراراته الملزمة لجميع هذه الدول بأكثريّة ثلثيّ أصواته دونما حاجة إلى إجماع.

أيّها السادة،

أن يهتدي لبنان، من خلال هذا الحياد، إلى قواعد مستقرّة صحيحة تكرّس وحدة أبنائه الوطنيّة وإستقراره وإستقلاله، كما تكرّس، في آنٍ واحد، تضامنه الأخويّ المخلص مع جميع البلدان العربيّة الشقيقة، وتجرّده المجدي في خدمة قضايا العرب الكبرى، كقضية الحرّية، وقضيّة فلسطين، وقضيّة التّقدم الإنسانيّ والفكريّ والاجتماعي؛

أن يستأنف لبنان، من خلال هذا الحياد، إنطلاقه التقليدي في خدمة القيم الإنسانيّة والحضاريّة، عبر الزمن؛

أن يسهم لبنان، من خلال هذا الحياد، إسهاماً رئيسيّاً أصيلاً في توطيد دعائم قضيّة السلام في هذا الشرق العربي والعالم،

هذه هي غايتنا، أيّها السادة، من هذا الحياد.

منوال يونس

١٨ آذار ١٩٦٣